المملكة المغربية
وزارة الداخلية
مجلس جهة فاس-مكناس
المديرية العامة للمصالح

جهة فاس - مكناس
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⴼⴰⵙ-ⵎⴽⵏⴰⵙ
Région Fès-Meknès

الجواب على الأسئلة المقدمة من طرف السيد عبدالعزيز العبودي

خلال دورة 2 مارس 2026

****

جوابا على الأسئلة المقدمة، اسمحوا لي أن أعرض عليكم الجواب التالي:

أولا: فيما يتعلق بتقديم مشاريع الجهة ميدانيا باسم مسؤولين أو أطراف حزبية: يجب التأكيد على أن مشاريع الجهة تقدم دائما باسم الجهة كمؤسسة دستورية منتخبة، ولا تقدم نهائيا لا باسم طرف حزبي أو سياسي، وفي هذا الصدد نحرص دائما على أن يقوم الطرف المكلف بتنفيذ المشاريع سواء كان الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع أو مؤسسة أخرى على أن تتضمن اللوحات الخاصة بالأوراش الإشارة إلى أن المشروع ينجز من طرف الجهة إما بصفتها الممول الوحيد أو بصفتها شريكا في المشروع. وأكثر من ذلك، نحرص على إثارة انتباه هذه المؤسسات بضرورة الالتزام بهذا الإجراء في حالة عدم القيام به.

ثانيا: فيما يخص الضمانات التي تضمن أن الدعم والمشاريع لا تخضع لما عبرتم عنه ب"منطق القرب السياسي" ،تنبغي الإشارة إلى أن مجلس الجهة اعتمد في اعداده وبرمجته للتدخلات والبرامج التنموية على مجموعة من الدراسات الميدانية، تمت وفق رؤية مندمجة، تراعي أولويات المجالات الترابية وحاجياتها الخاصة، مع الحرص على تحقيق الالتقائية بين مختلف الفاعلين، دون الخضوع لما أسميتموه "منطق القرب السياسي".

حيث استند المجلس في برمجته لمشاريع برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي مثلا على نتائج الدراسات الميدانية التي قامت بها التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التابعة لوزارة الداخلية، والتي كانت هي المرجعية الوحيدة لبرمجة المشاريع دون أي استحضار للبعد السياسي أو الانتماء الحزبي.

وفيما يخص مشاريع العقد برنامج بين الدولة والجهة؛ والمشاريع التي تنجز في إطار برنامج التنمية الجهوية 2022-2027 ، فإنها جاءت كمخرجات للدراسات المنجزة في إطار إعداد هذين البرنامجين، حيث تم القيام بدراسات ميدانية، تم الإعلان عنها من طرف مجلس الجهة، لتحديد الحاجيات على مستوى تراب الجهة، وذلك باعتبارها أداة منهجية أساسية للتخطيط التنموي على أسس موضوعية وواقعية، حيث مكن التشخيص الترابي التشاوري والتشاركي مع جميع الفاعلين؛ من تحديد الخصاص بشكل دقيق، مع مراعاة الخصوصية الجغرافية والاقتصادية والديمغرافية لكل عمالة وإقليم، وقد ساهمت مخرجات ونتائج هذه الدراسة في بلورة خارطة طريق مكنت من إعداد برمجة موضوعية وواقعية، بعيدا عن أي تدخل سياسي من

شأنه الاخلال بالعدالة المجالية، أو المساس بالمصلحة العامة، وكان الهدف الأساسي هو ضمان توجيه الاستثمارات نحو المجالات الأكثر حاجة، وتحقيق الالتقائية والنجاعة في التدخلات، بما يعزز العدالة المجالية ويكرس تنمية متوازنة ومستدامة على صعيد الجهة.

ثالثا: بالنسبة لما عبرتم عنه ب"شعور مناطق كاملة بأنها خارج دائرة الاستفادة من ميزانية الجهة":

تجدر الإشارة مرة أخرى، إلى أن البرمجة المعتمدة من طرف مجلس الجهة تقوم على أسس منهجية دقيقة، حيث ترتكز بالدرجة الأولى على نتائج دراسات ميدانية وتشخيصات ترابية معمقة تمكن من تحديد الحاجيات الفعلية لكل مجال، ورصد مكامن الخصاص في البنيات التحتية والخدمات الأساسية، إضافة إلى المؤشرات السوسيو-اقتصادية والديمغرافية لكل منطقة. وبالتالي، فإن اختيار المشاريع وترتيب أولوياتها لا يتم بمنطق الانتقائية أو اعتماد البعد السياسي، بل وفق معطيات موضوعية تضمن توجيه الموارد نحو المجالات الأكثر حاجة وتأثيرًا.

كما تتم مراعاة التوجهات الكبرى الواردة في التصميم الجهوي لإعداد التراب، باعتباره وثيقة مرجعية تؤطر الرؤية الاستراتيجية طويلة المدى للجهة، حيث يتم الحرص على انسجام مختلف التدخلات مع حاجيات التهيئة المجالية، وتثمين المؤهلات الخاصة بكل مجال، وتعزيز التكامل بين المراكز الحضرية والمناطق القروية. ويهدف هذا الانسجام إلى ضمان استدامة المشاريع وعدم تعارضها مع التوجهات الكبرى للتنمية الترابية.

وفي هذا السياق، تعتمد الجهة مقاربة مجالية ترتكز على التعامل مع مجالات ترابية متجانسة تتقاسم نفس الخصائص الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، بدل الاقتصار على المقاربة الإدارية القائمة على حدود الجماعات. فالتعامل بمنطق المجال يسمح باعتماد مشاريع أكثر تكاملًا ونجاعة، كما يساهم في خلق دينامية تنموية شمولية داخل كل مجال.

ومن جهة أخرى، تحرص الجهة على تحقيق نوع من التوازن في توزيع الاستثمارات بين مختلف أقاليم وعمالتي الجهة، مع مراعاة مبدأ العدالة المجالية وتقليص الفوارق الترابية بشكل تدريجي. ويتم ذلك من خلال برمجة متعددة السنوات تضمن استفادة متعاقبة ومتوازنة لمختلف المجالات، مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تعرف خصاصًا أكبر، بما يكرّس الإنصاف الترابي ويعزز الثقة في التدبير الجهوي القائم على الموضوعية والشفافية.

رابعا بالنسبة لاستعداد الجهة ل"نشر معطيات مفصلة تثبت احترام العدالة المجالية بين جميع الجماعات دون تمييز سياسي"

فإن المجلس يؤكد التزامه التام بمبدأ الشفافية في تدبير الشأن العام، حيث يتم خلال جميع دوراته تقديم تقارير إخبارية مفصلة تتضمن معطيات دقيقة ومحينة حول وضعية البرامج ونسب الإنجاز وكلفة المشاريع وتوزيعها المجالي، وذلك بالنسبة لمختلف البرامج والتدخلات على صعيد الجهة. كما نقوم أيضا طبقا

للمقتضيات القانونية وقواعد الحكامة الجيدة بنشر جميع القوائم المالية في الموقع الالكتروني للجهة، والبوابة الوطنية للجماعات الترابية لإتاحتها للجميع، كما تُعرض هذه المعطيات أمام أعضاء المجلس في إطار نقاش مؤسساتي يضمن حق الاطلاع والمساءلة.

إضافة إلى ذلك، تبقى مصالح الجهة والوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع رهن إشارة أعضاء المجلس من أجل تمكينهم من كل المعلومات والوثائق ذات الصلة، بما في ذلك المعطيات التفصيلية التي تبرز كيفية توزيع الاعتمادات وفق معايير موضوعية تكفل تحقيق العدالة المجالية دون أي تمييز.